عليهم في ايلول ١٩٦٧ لانهم تلقوا زيارات من اشخاص « غير مرغوب فيهم » . كذلك فرضت السلطات الاسرائيلية على احد القضاة في جنين عدم مغادرة البلدة بسبب تراجعه عن القبول بالتعاون مع سلطات الاحتلال لاعادة فتح المحاكم في الضفة الغربية(٦٣). ومع حلول اواسط حزيران ١٩٦٩ كانت السلطات الاسرائيلية قد ابعدت ٥٣ شخصا من سكان الضفة الى الاردن متذرعة بالبند رقم ١١٢ من قانون الطوارىء . وكان اول المبعدين هو الشيخ عبد الحميد السايح في ايلول ١٩٦٧ . وفي كانون الاول ١٩٦٧ تم ابعاد انطون عطاالله ، مدير احد المصارف العربية ، والذي كان مسؤولا عن المفاوضات الفاشلة مع الاردن لاعادة فتح البنوك في الضفة الغربية ، وقد اتهمته السلطات الاسرائيلية بتخريب المفاوضات وتفشيلها(٦٤). وفي ٧ اذار ١٩٦٨ ابعد روحي الخطيب رئيس بلدية القدس ووجهت اليه التهم التالية : التحريض على الاضراب ، تسهيل تهريب العملة من الاردن وتوزيعها في الضفة الغربية ، نشر معلومات خاطئة في الصحافة الاردنية عن معاملة السلطات الاسرائيلية للسكان العرب في الضفة الغربية والقدس(٦٥). ومع حلول خريف ١٩٦٨ شهدت الضفة الغربية موجة جديدة من الابعاد شملت سيدات مسؤولات عن تنظيم المعارضة النسائية ضد الاحتلال ، ورئيسة مدرسة العائشية في نابلس وبعض المعلمات فيها ، ومفتش التربية في رام الله وعددا من الاطباء والمحامين والمعلمين(٦٦). وبعد ابعاد تسعة اشخاص ممن قادوا احد الاضرابات وصل عدد المبعدين الى ٥٣ شخصا في شهر حزيران ١٩٦٨(٦٧). ومع حلول شهر تشرين الاول ارتفع العدد الى ٩٠ شخصا(٦٨). كان الابعاد يتم ، في معظم الاحيان ، في الساعات الاولى من الصباح حيث كان البوليس يرافق الشخص المنوي ابعاده الى الحدود بدون توجيه اية اتهامات اليه ولا يعلن عن اي شيء عن مصيره الا بعد عبوره النهر .

تعرضت سياسة الابعاد الى النقد خارج اسرائيل بسبب مخالفتها لاتفاقيات جنيف ومنعها المحاكمة عن المتهمين ، اما في اسرائيل فقد ارتفعت بعض الاصوات الفردية في نقدها ومعارضتها ايضا ، وعلى سبيل المثال كتب احد الاسرائيليين ما يلي حول هذا الموضوع : « لا تخرج هذه السياسة عن كونها تقليدا لممارسات حكومة الانتداب بفرضها نوعا من العقوبات الذي يصعب السكوت عليه . اذا اقترف احدهم جرما ينبغي تقديمه الى المحاكمة، وفي بعض الحالات الخاصة يجوز السماح له بالاختيار بين الابعاد والسجن . وضمن حدود معلوماتي ان بعض الشخصيات (العربية) التي ابعدت لم تشغل نفسها باعمال التخريب او الارهاب ، ولكنها عبرت عن معارضتها للحكم الاسرائيلي في الضفة الغربية ضمن حدود الوضع القائم . فاذا كان هذا التعبير يشكل جرما يستحق صاحبه الابعاد فاننا نكون قريبين من اليوم الذي سيعامل فيه الالاف من الناس بنفس الطريقة ، اذ ان سكان الضفة الغربية لا يريدون الحكم الاسرائيلي كما اعترف بذلك دايان نفسه اكثر من مرة »(٦٩).

مع ان هدف اسرائيل من عمليات الابعاد هو التخلص من القادة العرب الرئيسيين الا انه كان لهذه السياسة ردود فعل عكسية بمعنى انها زادت التوتر في المناطق المحتلة ورفعت من احتمالات قيام المظاهرات الشعبية ، كذلك بينت تهافت المزاعم الاسرائيلية بأن المحركات الكامنة خلف مظاهر المقاومة العربية آتية من الخارج وليست نابعة من سخط السكان على الاحتلال نفسه .

وزادت حدة التوتر في الضفة الغربية عندما قام بعض الرعاع من الاسرائيليين ، في اكثر من مناسبة ، بالهجوم على السكان العرب والحاق الاذى بهم وبممتلكاتهم ، كما حدث في القدس مثلا في ١٨ آب ١٩٦٨ ، وفي تل ابيب في ١٤ ايلول ١٩٦٨ ، وفي الخليل في ٩ تشرين الاول ١٩٦٨ ، مما طرح احتمالات قيام صراعات دامية بين المدنيين من العرب والاسرائيليين(٧٠).

يبدو ان الاجراءات التي اتخذتها سلطات الاحتلال لعزل الفدائيين عن سكان الضفة الغربية والسماح لهم بتسيير شؤونهم الذاتية والتعبير المحدود عن عدم رضاهم بالوضع القائم قد خفف من احتمالات قيام انتفاضة شاملة ضد الاحتلال . ولكن يبقى العامل الحاسم هنا هو احتفاظ اسرائيل بقوة عسكرية ساحقة في تفوقها لمواجهة اية حركة مقاومة واسعة النطاق قد تقوم بها الجماهير العزلاء في الضفة الغربية .